

Distr.: General  
29 January 2020  
Arabic  
Original: French



رسالة مؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين  
الدائمين لألمانيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نحيل إليكم طيه تقريرين موجزين عن أعمال مجلس الأمن في شهر آذار/مارس وشهر  
نيسان/أبريل 2019 (انظر المرفقين الأول والثاني)، في إطار الرئاسة المشتركة لفرنسا وألمانيا.  
وقد أعدت هاتان الوثيقتان تحت مسؤوليتنا، بعد التشاور مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.  
ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

الممثل الدائم للجمهورية الفرنسية  
(توقيع) نيكولا دو ريفيير

(توقيع) كريستوف هويسغن  
الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية



## المرفق الأول للرسالة المؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

### تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة فرنسا (آذار/مارس 2019)

#### مقدمة

خلال فترة رئاسة فرنسا في شهر آذار/مارس 2019، عقد مجلس الأمن 19 جلسة علنية تضمنت مناقشة مفتوحة واحدة وعشر مشاورات للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس خمسة قرارات ووافق على خمسة بيانات صحفية. وأوفدت بعثة لمجلس الأمن إلى منطقة الساحل.

ووفقاً للممارسات التي تتبعها المنظمة، استهلّت فرنسا رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت للمجلس في ذلك الشهر، الذي اعتمد أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته في 1 آذار/مارس.

#### مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

##### عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

في 19 آذار/مارس، قدّم الممثل الدائم لإندونيسيا إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004). وأطلع رئيس اللجنة المجلس على التقدم المحرز في عمل اللجنة، ومسألة تقديم المساعدة إلى الدول، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية. واعتبر الاستعراض الكامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004)، المقرر إجراؤه في عام 2021، من أولويات اللجنة التي بدأت أعمالها التحضيرية في هذا الصدد.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن 182 دولة قدّمت حتى الآن تقريراً أولياً إلى اللجنة. واستمرّ العمل مع الدول الأعضاء بشأن خطط العمل الوطنية، بما في ذلك من خلال دورات التدريب الإقليمية (من قبيل حلقة عمل استضافتها توغو وحلقة عمل أخرى عقدت في مدغشقر) واستعراضات الأقران. وحُدّدت فعالية التدابير المتخذة على الصعيد الوطني بوصفها عاملاً رئيسياً في تلبية الاحتياجات التنظيمية. وأبرز رئيس اللجنة أيضاً دور جهات الاتصال الوطنية (كانت 105 دول أعضاء قد أبلغت اللجنة وقتئذ بأسماء جهات الاتصال الوطنية) في دعم التنفيذ الكامل للقرار 1540 (2004). وظل التواصل المباشر للجنة مع الدول، من خلال تنظيم الزيارات واجتماعات المائدة المستديرة، من الأولويات.

##### منع تمويل الإرهاب ومكافحته

في 28 آذار/مارس، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن مسألة منع تمويل الإرهاب ومكافحته، بمشاركة أكثر من 70 وفداً من الدول الأعضاء ومنظمات إقليمية ودولية.

وفي مستهل المناقشة، اتخذ أعضاء المجلس بالإجماع القرار 2462 (2019) الذي قدّمته فرنسا وشارك في تقديمه ما مجموعه 68 دولة عضواً. وفي هذا القرار، أعاد المجلس تأكيد التزام الدول بمنع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية، ودعا الدول إلى زيادة مختلف الجهود بهدف تنفيذ هذه الالتزامات، وحث بقوة جميع الدول على تنفيذ المعايير الدولية الشاملة المجسدة في التوصيات المنقحة التي أصدرتها فرقة العمل

المعنية بالإجراءات المالية. وأهاب المجلس بالدول إلى تكييف عملها مع تطور التهديد، لا سيما من خلال التعاون مع القطاع الخاص بشأن تطور اتجاهات تمويل الإرهاب ومصادره وأساليبه، ودعا إلى زيادة مشاركة الأمم المتحدة.

وبعد اتخاذ القرار، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، ورئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، مارشال بيلنغسلي، والخبيرة في مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ميرسي بوكو. ورحب السيد فورونكوف بكون القرار 2462 (2019) الذي اتخذ للتو يوسع نطاق التركيز على مكافحة تمويل الإرهاب ليشمل المسائل الناشئة الرئيسية، وأكد استعداد مكتب مكافحة الإرهاب لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ القرار. وركز السيد بيلنغسلي على التحديات الناشئة عن الأشكال الجديدة لتمويل الإرهاب وضرورة أن تنفذ الدول الأعضاء توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في هذا الصدد تنفيذًا كاملاً. وشددت السيدة بوكو على أهمية التعاون مع القطاع الخاص وضرورة تعزيز الشمول المالي مع مكافحة تمويل الإرهاب.

وتلاقت مداخلات الدول الأعضاء وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية حول التحديات والأولويات نفسها: تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة؛ وتكييف الأطر الوطنية وتعزيز التنسيق بين الوكالات؛ وتعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي؛ وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ ومراعاة الأثر المحتمل للتدابير المضادة، بما في ذلك على العمل الإنساني؛ واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها في سياق مكافحة الإرهاب؛ ومساءلة المسؤولين عن الأعمال الإرهابية؛ والتعاطي مع الأسباب الجذرية للإرهاب.

## أوروبا

### إحاطة قدّمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في 7 آذار/مارس، قدّم الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ميروسلاف لايتشاك، إحاطة إلى المجلس بشأن أولويات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وركز السيد لايتشاك إحاطته على المواضيع الثلاثة التالية: (أ) الحالة في أوكرانيا؛ (ب) الحالة في جورجيا التي أعرب السيد لايتشاك بشأنها عن تأييده التام للصيغ القائمة وهو لا يزال ملتزماً بالمحادثات الدولية التي عقدت في جنيف وآلية منع الحوادث ومواجهتها؛ (ج) تعزيز تعددية الأطراف الفعالة التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يقيها في صدارة جدول أعماله.

### التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين: الاتحاد الأوروبي

في 12 آذار/مارس، قدّمت الممثلة السامية للاتحاد المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، فيديريكا موغيريني، إحاطة إلى المجلس بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وعُدّدت السيدة موغيريني التحديات الرئيسية التي برزت في سياق حالات إقليمية محددة، وتناولت الانتقال الديمقراطي الضروري في الجمهورية العربية السورية، والحالة في اليمن، والآمال التي بُعثت نتيجة اتفاق ستوكهولم، وضرورة تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بشأن ليبيا. كما ذكرت موغيريني الحالة في أفغانستان وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وفيما يتعلق بأفريقيا، أشارت إلى أن التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ضروري لمواجهة خطر الإرهاب والجريمة المنظمة. وفيما يتعلق بالبلقان، دعت إلى استئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وأخيراً، فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، أشارت السيدة موغيريني إلى دعم الاتحاد الأوروبي للاتفاق النووي مع جمهورية إيران الإسلامية.

## آسيا

### أفغانستان

في 11 آذار/مارس، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبها مشاورات بشأن الحالة في أفغانستان وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، قدّم إحاطة إلى المجلس كل من تاداميشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وستوراي تاييش، نائبة المدير التنفيذية لشبكة النساء الأفغانيات، التي انضمت إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من كابل. ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، تكلم حمد الله محب، مستشار الأمن القومي لأفغانستان باسم أفغانستان.

وفي 15 آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2460 (2019) الذي مدّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

#### هايتي

في 8 آذار/مارس، عقدت مشاورات مغلقة بشأن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وقدّم الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكيتين في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ميروسلاف ينتشا، إحاطة إلى المجلس.

### الشرق الأوسط

#### الجمهورية العربية السورية

في 6 آذار/مارس، عُقدت مشاورات مغلقة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013). وقدمت وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ناكاميتسو إيذومي، إحاطة إلى المجلس بشأن آخر تقرير شهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي 27 آذار/مارس، عُقدت جلسة إحاطة عن المسائل السياسية والإنسانية المتعلقة بالجمهورية العربية السورية. وقدّم إحاطة إلى المجلس كل من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري دي كارلو، ومدير شعبة التنسيق في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، راميش

راجاسينغام. وشدّد المتكلمان على العواقب الخطرة للتصعيد العسكري في إدلب والحالة الإنسانية المتردية. وقدمت السيدة ديكارلو إحاطة إلى المجلس عن عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير بيدرسن، وأشارت إلى أنه قدّم مقترحات إلى الدول الضامنة لمسار أستانا بشأن الإفراج عن المحتجزين. وذكر السيد راجاسينغام مؤتمراً بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة الذي تمّ التمهيد فيه بتقديم 7 بلايين دولار للجمهورية العربية السورية. وأشارت الدول الأعضاء إلى دعمها لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، بما في ذلك إطلاق أعمال اللجنة الدستورية، وللمبعوث الخاص.

## اليمن

في 13 آذار/مارس، عُقدت مشاورات مغلقة بشأن الشرق الأوسط (اليمن). وقدم إحاطة إلى المجلس كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، الفريق مايكل لوليسغارد.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 26 آذار/مارس، عُقدت جلسة إحاطة ومشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وقدّم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، نيكولاي ملادينوف، إحاطة إلى المجلس في سياق العنف الناجم عن تبادل إطلاق النار الذي حصل مؤخراً بين قطاع غزة وإسرائيل.

وأعرب السيد ملادينوف عن قلقه إزاء تبادل إطلاق النار. وأوضح أن الأنشطة الاستيطانية تتواصل مع بناء 3 000 وحدة سكنية. وبالمثل، استمرت عمليات الهدم والمصادرة للمباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما تصاعدت أعمال العنف في غزة وحولها. ولم يُلاحظ أي تقدّم منذ قرار إسرائيل بحجب 6 في المائة من الأموال المدفوعة للسلطة الفلسطينية. وأدى قرار القيادة الفلسطينية رفض أي أموال تدفعها إسرائيل إلى اتخاذ حكومة دولة فلسطين بعض تدابير التقشف الصارمة للغاية، مما أدى إلى خفض المرتبات بنسبة 50 في المائة لأكثر من 50 في المائة من موظفي الحكومة. وتعتمد الحكومة طلب قروض من المصارف، مما يزيد من تعقيد حالة اقتصادية صعبة بالفعل.

وأدانت الدول الأعضاء قرار الولايات المتحدة الأمريكية بدعم ضمّ إسرائيل للجزولان.

## لبنان

في 27 آذار/مارس، عُقدت مشاورات مغلقة بشأن لبنان. واستمع المجلس إلى إحاطات قدّمها كل من منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، يان كوبيتش، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاکروا، ورئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، اللواء ستيفانو ديل كول، بشأن أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006).

## الجولان

في 27 آذار/مارس، قدّم كل من وكيله الأمين العام روزماري دي كارلو ووكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا إحاطة إلى المجلس بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وذكرت السيدة دي كارلو أولاً بتاريخ النزاع بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإنشاء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عقب توقيع اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية في عام 1974. وقالت إن الأمين العام أحاط علماً بقرار رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، بشأن الجولان وأكدت من جديد ما قاله الأمين العام المتحدة بأن موقف الأمم المتحدة بشأن الجولان لا يزال معروفاً وواضحاً، على النحو المبين بصفة خاصة في قراري مجلس الأمن 242 (1967) و 497 (1981).

وعرض السيد لأكروا العناصر الرئيسية لأحدث تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وشدد على خطر التصعيد وأهمية الحفاظ على وقف إطلاق النار على الرغم من عدد من الانتهاكات لاتفاق فض الاشتباك وزيادة النشاط العسكري عبر خط وقف إطلاق النار. وأشار أيضاً إلى التهديدات التي يتعرّض لها أمن أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وإلى التقدم الذي أحرزته البعثة في تنفيذ خطتها لإعادة الانتشار على الجانب برافو. وأكد أيضاً أهمية تعاون الطرفين لتمكين قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من الوفاء بولايتها.

وأعربت الدول الأعضاء مجدداً عن دعمها الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وأكدت دورها الأساسي في استقرار المنطقة.

## أفريقيا

### ليبيا

في 20 آذار/مارس، عُقدت جلسة إحاطة ومشاورات بشأن الحالة في ليبيا. وقدّم الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في ليبيا وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا عرضاً موجزاً لأحدث تقرير عن أنشطة اللجنة.

وأوضح السيد سلامة أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تسعى جاهدة إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي، لا سيما في الجفرة وسرت. ومن الناحية الاقتصادية، أعرب عن تفاؤله إزاء التدابير المتخذة لمكافحة الاقتصاد القائم على النهب والاتجار غير المشروع. وقد صدر أكثر من 100 أمر بإلقاء القبض على أفراد متورّطين في الاتجار بالوقود. وزاد إنتاج النفط إلى 1,2 مليون برميل في اليوم، وستبدأ قريباً عمليات مراجعة حسابات فرعي مصرف ليبيا المركزي. وذكر السيد سلامة أيضاً أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أجرت اتصالات كثيرة مع المنظمات الإقليمية في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأكد أن المؤتمر الوطني سيعقد في غدامس في الفترة من 14 إلى 16 نيسان/أبريل. وأشار السيد سلامة إلى ضرورة قيام الأطراف الليبية بالتحضير للانتخابات الوطنية. وأشار إلى الاتفاق الذي أبرم في أبو ظبي بين الطرفين الفاعلين الرئيسيين، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، وقائد الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، الذي ينبغي أن يكون أساساً لبناء حوار سياسي من أجل المضي قدماً نحو المرحلة الانتقالية.

وفي 26 آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا أعرب فيه عن أعضاء المجلس عن تأييدهم للسيد سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في جهود الوساطة التي يبذلونها من أجل التوصل إلى سبيل سياسي للمضي قدما من شأنه أن يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية في ليبيا، ورحب أعضاء المجلس بما أعلنه السيد سلامة في 20 آذار/مارس ومفاده أن المؤتمر الوطني سيعقد في غدامس في الفترة من 14 نيسان/أبريل إلى 16 نيسان/أبريل 2019. كما رحبوا بالمحادثات التي جرت في 27 شباط/فبراير بين فايز السراج وخليفة حفتر في أبو ظبي.

## الصومال

في 1 آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا بشأن الهجمات الإرهابية في مقديشو التي أدان فيها أعضاء المجلس بأشد العبارات الممكنة الهجمات الإرهابية التي وقعت في 28 شباط/فبراير 2019، وأعربوا عن عميق تعاطفهم وتعازيهم لأسر الضحايا، ولشعب وحكومة الصومال. وأكد أعضاء مجلس الأمن مجددا تصميمهم على دعم السلام والاستقرار والتنمية في الصومال.

وفي 27 آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2461 (2019) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لمدة سنة واحدة، على النحو المبين سابقا في قرار المجلس 2158 (2014).

## جنوب السودان

في 5 آذار/مارس، عُقد اجتماع مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدم السيد لاكروا إحاطة إلى المجلس.

وأوضح السيد لاكروا أن الحالة في جنوب السودان، على الرغم من اتفاق السلام، لا تزال صعبة وغير مستقرة. وأشار السيد لاكروا إلى استعراض القدرات العسكرية الذي أجري في نيسان/أبريل 2018 والذي دُكر على إثره من بين الأولويات ما يلي: (أ) تحسين أمن البعثة؛ (ب) تحسين قدرات إنزال القوة داخل مسرح العمليات؛ (ج) تعزيز الحماية الثابتة للمواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أنه يجري إنشاء وحدة من المستوى 2 للمستشفيات الميدانية وأنه تم نشر وحدة هندسية. كما أُجري مؤخرا استعراض لإجراءات الإجلاء الطبي.

وفي 8 آذار/مارس، عُقدت جلسة إحاطة ومشاورات بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدم إحاطة إلى مجلس الأمن كل من ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام في جنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأنجلينا جبال، رئيسة إحدى منظمات المجتمع المدني في جنوب السودان.

وقال السيد شيرر إنه قد أحرز تقدم هائل في الأشهر الأخيرة، ولكن الجدول الزمني تأخر ولم تعالج المسائل الموضوعية بعد. وذكر أيضا أن النازحين شرعوا في العودة إلى ديارهم خلال موسم الجفاف لكي يتمكنوا من زرع المحاصيل في تموز/يوليه. وشدد على أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لم تجبرهم على مغادرة مواقع حماية المدنيين، بل ساعدت أولئك الذين يرغبون في العودة. وأشار إلى أنه لا يزال هناك عدد كبير من حالات العنف القبلي والعنف الجنسي.

وشدّدت السيدة جبال على أهمية المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل مع المجتمعات المحلية. واستنكرت المنافسة بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وأعربت عن أسفها لأن التمويل يذهب أساساً إلى المنظمات غير الحكومية الدولية. ودعت إلى توفير المزيد من التمويل للمنظمات النسائية. وأكد جميع أعضاء المجلس مجدداً ما ذكره الأمين العام في أحدث تقاريره ومفاده أن الحالة الأمنية قد تحسنت، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وفي 15 آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار 2459 (2019) الذي مدّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وحظي القرار بتأييد 14 عضواً، مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

في 14 آذار/مارس، عُقد اجتماع مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدّمت الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة البعثة، السيدة ليلي زروقي، إحاطة إلى المجلس.

وأقرّت السيدة زروقي بوجود دينامية إيجابية على المسار الصحيح في جمهورية الكونغو الديمقراطية: فقد قامت بعض الجماعات المسلحة بالفعل بإلقاء أسلحتها وتعهّدت جماعات أخرى بتسريح عناصرها. وينبغي أن يكون تسريح الميليشيات وإعادة إدماجها في إيتوري وكاساي من الأولويات. غير أنها أشارت إلى أن جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تكبدوا خسائر في الأرواح في القتال ضد جماعة تحالف القوى الديمقراطية.

وخلال المداخلات التي أدلت بها الدول الأعضاء، أوضح المغرب أن تخفيض القوة سيكون عقبة أمام تحقيق استقرار الحالة الأمنية لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية إقليم مترامي الأطراف.

وفي 18 آذار/مارس، عقدت جلسة إحاطة ومشاورات بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدمت كل من السيدة زروقي ورئيسة إحدى منظمات المجتمع المدني، أني تينغا مودي، إحاطة إلى مجلس الأمن. واستكمل السيد لاكرو الإحاطة ببيان في إطار مشاورات مغلقة.

وأشارت السيدة زروقي إلى التحسينات السياسية الإيجابية التي طرأت في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لحسن سير الانتخابات، بما في ذلك الإفراج عن سجناء سياسيين. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض القضايا: ففي أربع دوائر انتخابية، أرجئت الانتخابات لأسباب أمنية؛ واعترضت جماعات من المعارضة على بعض نتائج الانتخابات؛ وشهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية ثاني أكبر تفشي لوباء إيبولا في التاريخ؛ واستمر تحالف القوى الديمقراطية وجماعات ماي - ماي بشن هجمات على السكان المدنيين وقوات الأمن وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (في كيفو الشمالية)؛ واحتدمت التوترات القبلية في كيفو الجنوبية.

وأشارت السيدة مودي إلى أن العملية الانتخابية تواجه تحديات بسبب الاحتجاجات والمظاهرات، سواء قبل الانتخابات أو بعدها. ثم أشادت السيدة مودي بالجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي في القوات المسلحة. وأشارت أيضاً إلى الأحكام القانونية المفيدة المعتمدة لدعم إدماج المرأة ومشاركتها في العملية السياسية، ولكنها أعربت عن أسفها لعدم تنفيذها.



ورحبت الدول الأعضاء بالإجماع بما بدر من رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدى، من نوايا حسنة، ولا سيما في ميدان حقوق الإنسان، ولكنها أشارت إلى أن الحالة لا تزال متقلبة. ويتطلب نزع السلاح دعماً دولياً، لا سيما بسبب استمرار هشاشة بعض المناطق المهتدة من قبل الجماعات المسلحة (مثل تحالف القوى الديمقراطية وجماعات ماي - ماي) أو النزاعات القبلية.

وفي 29 آذار/مارس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2463 (2019) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى 20 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي هذا القرار، طلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام أن يقوم بإجراء استعراض استراتيجي مستقل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقديمه إلى المجلس بحلول 20 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بما في ذلك بلورة استراتيجية خروج شاملة يتم تنفيذها بشكل تدريجي.

### منطقة البحيرات الكبرى

في 26 آذار/مارس، عُقدت جلسة إحاطة ومشاورات بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وقدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، سعيد جينيت، إحاطة إلى المجلس بشأن أحدث تقرير للأمين العام.

ورحب السيد جينيت بالتطورات الإيجابية الأخيرة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما الانتخابات السلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، والاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ثم استعرض المبادرات الأخيرة التي قام بها مكتبه مثل إعادة الطوعية إلى الوطن لما عدده 98 مقاتلاً سابقاً من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في رواندا و 80 مقاتلاً من المقاتلين في حركة 23 مارس سابقاً. ومع ذلك، لا يزال بعض الأزمات مستمراً: فثمة 4 ملايين من أصل 6,3 ملايين لاجئ في أفريقيا من منطقة البحيرات الكبرى وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال التوترات قائمة والموارد الطبيعية تستغل بشكل غير قانوني. ثم أوجز السيد جينيت تنفيذ المجالات ذات الأولوية في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ورحبت جميع الدول بالتقدم الذي أحرزته منطقة البحيرات الكبرى في الآونة الأخيرة، وأشارت إلى الانتقال السلمي للسلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واتفاقي السلام في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وديناميات العودة الطوعية إلى الوطن. وبصفة عامة، شدد أعضاء المجلس على أهمية مواصلة تقديم الدعم لدول المنطقة. وشدد عدة أعضاء أيضاً على أن الحالة الإنسانية لا تزال تبعث على القلق. كما ذُكر تفشي فيروس إيبولا باعتباره مشكلة مستمرة.

### السودان

في 26 آذار/مارس، قدمت رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 1591 (2005) بشأن السودان، يوانا فرونييتسكا، إحاطة إلى المجلس.

وركزت السيدة فرونييتسكا على عمل اللجنة الذي يغطي الفترة من 18 كانون الثاني/يناير إلى 25 آذار/مارس 2019. وركزت على الاجتماع غير الرسمي الذي عقدته اللجنة مع بلدان المنطقة في

12 شباط/فبراير، وأحدث تقرير فصلي لفريق الخبراء المعني بالسودان، ورحلتها المقبلة، في موعد يُحدّد فيما بعد، إلى السودان.

### غينيا - بيساو

في 26 آذار/مارس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا هنا فيه أعضاء المجلس شعب وحكومة غينيا - بيساو على إجراء الانتخابات التشريعية بصورة سلمية في 10 آذار/مارس. وأهاب أعضاء المجلس بقيادة جميع الأحزاب السياسية إلى مواصلة الامتناع عن التحريض على أعمال العنف واحترام نتائج الانتخابات. وأشاروا إلى أهمية كفاءة تنظيم انتخابات رئاسية حرة وشدّدوا على ضرورة الحوار. وأخيرا، دعا أعضاء المجلس أيضا السلطات الوطنية إلى التعجيل باستعراض دستور غينيا - بيساو، وفقا لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق ذات النقاط الست للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

### جمهورية أفريقيا الوسطى

في 28 آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا رحب فيه أعضاء المجلس بتوافق الآراء الذي توصلت إليه أطراف الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تشكيل حكومة شاملة للجميع، تمثيا مع المادة 21 من الاتفاق. وحث أعضاء المجلس الأطراف المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ الاتفاق.

### مالي

في 29 آذار/مارس، عقد المجلس اجتماعا على المستوى الوزاري بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بمشاركة الأمين العام ورئيس وزراء مالي، كان الهدف منه مناقشة سبل المضي قدما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ومستقبل البعثة المتكاملة، وفقا للفقرة 6 من منطوق القرار 2423 (2018).

وأشار الأمين العام إلى أن مذبحه أوغوسوغو يبدو أنها كانت متعمدة. وحث السلطات المالية على تعزيز جهودها لكسر دوامة العنف. واضطعت البعثة المتكاملة بدور حاسم في حماية السكان المدنيين من الإرهاب في شمال ووسط مالي وتكبّدت خسائر في الأرواح بلغت 18 قتيلا منذ مطلع العام. وعزّزت البعثة المتكاملة موقفها بالعمل بالتنسيق الوثيق مع قوات الدفاع والأمن المالية والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية بارخان. واتخذت خطوات مهمة على مدى الأشهر الستة الماضية للتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام بما يشمل إطلاق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجّلة، وإنشاء سلطات مؤقتة في الشمال، وإجراء مناقشات لتعزيز إدماج المرأة في هياكل تنفيذ اتفاق السلام.

### مالي ومنطقة الساحل

أوفد المجلس بعثة إلى مالي وبوركينا فاسو في الفترة من 21 إلى 25 آذار/مارس 2019، اشتركت في قيادتها ألمانيا وفرنسا وكوت ديفوار، واستمع المجلس إلى إحاطة قدّمتها الدول الثلاثة المشاركة في القيادة بشأن اختتام هذه البعثة. وفي مالي، أجرى المجلس تقييما لمستوى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة وناقش الحالة في وسط البلد في سياق الهجمات التي وقعت في أوغوسوغو. وفيما يتعلق بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نظر المجلس في التقدم المحرز مؤخرا في تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية

لمنطقة الساحل. وفي بوركينا فاسو، أعرب المجلس عن اهتمامه بمنع المزيد من زعزعة استقرار الحالة الأمنية، وأحيط علماً بعملية التقييم التي تقودها الأمم المتحدة من أجل تكييف دعمها مع الاحتياجات المتغيرة على أرض الواقع. ودُعيت رئيسة لجنة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأوروبي إلى مرافقة البعثة.

وفي 28 آذار/مارس 2019، عقد مجلس الأمن اجتماعاً غير رسمي على المستوى الوزاري بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بمشاركة الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وبرز توافق في الآراء بين المشاركين للنظر في تنقيح الاتفاق التقني بشأن تقديم البعثة المتكاملة الدعم للقوة المشتركة، بغية تلبية احتياجات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على نحو أفضل مع الحفاظ على التوازن الحالي للألية المحددة بموجب قرار المجلس 2391 (2017).

## المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

### تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة ألمانيا (نيسان/أبريل 2019)

#### مقدمة

في شهر نيسان/أبريل 2019، عقد مجلس الأمن، برئاسة ألمانيا، 22 جلسة رسمية تضمنت جلسة خاصة واحدة وتسع مشاورات غير رسمية. واعتمد المجلس خمسة قرارات وبيانين رئاسيين وستة بيانات صحفية.

#### مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

##### النهوض بسيادة القانون وتعزيزها في سياق صون السلام والأمن الدوليين

في 1 نيسان/أبريل، استمع المجلس، برئاسة وزير خارجية ألمانيا، هايكو ماس، إلى إحاطات قدمها كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيتر ماورر، وأستاذة الممارسات في كلية الحقوق بجامعة هارفرد، ناز ك. مديرزاده.

وأفاد السيد لوكوك أن 139 مليون شخص في جميع أنحاء العالم بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وفي كثير من النزاعات، تعرض العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية والقطاع الطبي لهجمات مباشرة. ودعا إلى مزيد من الاحترام للقانون الدولي الإنساني. وشاطره هذا الشعور السيد ماورر الذي حذر من تسييس العمل الإنساني في سياق النزاعات. وأشارت السيدة مديرزاده إلى التوترات التي تنشأ بين تقديم العمل الإنساني القائم على المبادئ إلى جميع المحتاجين، بما يشمل المقاتلين، ومقتضيات الأطر الدولية لمكافحة الإرهاب. واتفق أعضاء المجلس على ضرورة حماية العاملين في المجال الإنساني في سياق النزاعات المسلحة وتوضيح الإطار القانوني الذي يسري على العمليات الإنسانية. وأكد الكثير من الأعضاء أهمية القانون الدولي الإنساني وأدانوا إفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقاب.

#### عدم الانتشار

في 2 نيسان/أبريل، استمع المجلس، برئاسة السيد ماس، إلى إحاطة قدمها كل من وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ناكاميتسو إيزومي، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمانو يوكيا.

وشددت السيدة ناكاميتسو على أهمية الدور الذي اضطلعت به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منع الحرب النووية وذكرت الدول الأعضاء بعدم اعتبار هذا النجاح أو فعالية المعاهدة من المسلمات. فخطر استخدام الأسلحة النووية، وفقا لتحليلها، يفوق ما كان عليه في الأجيال السابقة. وأعربت عن أملها في أن يتيح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 فرصة للتوصل إلى نتائج إيجابية. وأشار السيد أمانو إلى الزيادة المطردة في كمية المواد النووية المنتجة، مما أسفر عن زيادة عدد المرافق النووية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والضغط

المالية على الوكالة. وركز بشكل خاص على البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية.

وأيد أعضاء المجلس بالإجماع وجاهة معاهدة عدم الانتشار وأبرزوا فوائد التكنولوجيا النووية من ناحية، وأعربوا أيضاً عن مخاوفهم بشأن الأمن العالمي. واعتمد المجلس بياناً صحفياً أعرب فيه أعضاء المجلس عن دعمهم لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي 10 نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2464 (2019) الذي مدد بموجبه ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1874 (2009)، بصيغتها المحددة في الفقرة 26 من قرار المجلس 1874 (2009) والمعدلة في الفقرة 29 من قرار المجلس 2094 (2013). وحث المجلس أيضاً جميع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على التعاون التام مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006).

## اللاجئون

في 9 نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وأبلغ السيد غراندي عن التشريد المستمر لما يقرب من 70 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وقال إن هذه الأرقام تعود في المقام الأول إلى النزاعات، وأعرب عن أسفه لأن النهج الحالية لحل النزاعات كثيراً ما تكون مجزأة، ولا تعالج سوى الأعراض بدلاً من الأسباب الجذرية. ودعا السيد غراندي على وجه التحديد المجلس إلى اتخاذ إجراء لإنهاء تصعيد الأعمال العدائية في ليبيا. وبصفة أعم، أدان السمية المتزايدة في لغة السياسة وفي وسائل الإعلام وفي المحادثات اليومية. وتحدث أعضاء المجلس عن ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والاعتراف بالصلة القائمة بين الأمن والتنمية. وشدد بعض أعضاء المجلس على أهمية الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2018.

## عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في مناقشة مفتوحة بشأن المرأة في عمليات حفظ السلام في 11 نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة الأركان ورئيسة هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، كريستين لوند، والأمينة العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان وممثلة المرأة في اللجنة الوطنية لتعديل الدستور، لورنا ميريكاجي.

وترأست الاجتماع وزيرة دفاع ألمانيا، أورسولا فون دير لاين. وشدد الأمين العام للأمم المتحدة على أن زيادة أعداد النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدي إلى زيادة فعالية البعثات بسبل عديدة منها تدابير حماية أكثر مصداقية للمجتمعات المحلية، وبيئة أقل تصادمية في نقاط التفتيش، وزيادة معدل الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني. وأشار أيضاً إلى استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028 التي بدأ تنفيذها في وقت سابق من عام 2019، والتي تركز على إدخال تحسينات في التوظيف والاتصالات والقيادة. وتحدثت السيدة لوند عن فترة تعيينها قائدة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، التي قامت خلالها بمضاعفة نسبة مشاركة النساء في القوة لتصل إلى 8 في المائة و 25 في المائة للعنصرين العسكري والشرطي، على التوالي. وأعربت السيدة ميريكاجي عن قلقها بشأن التحديات التي واجهتها البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لكفالة

استيفاء الأفراد من النساء معايير النشر للمشاركة في عمليات حفظ السلام. وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب حوالي 60 وفداً ومراقباً عن آرائهم بشأن كيفية زيادة مشاركة النساء في حفظ السلام. وأكدت وفود عديدة أن هذا من شأنه أن يعزز فعالية حفظ السلام.

## المرأة والسلام والأمن

في 23 نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار 2467 (2019) الذي حظي بتأييد 13 عضواً ولم يعترض عليه أحد مع امتناع عضوين عن التصويت (الصين، الاتحاد الروسي)، وكرر فيه مطالبته جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف الجنسي. وشجع المجلس الدول الأعضاء على ضرورة اتباع نهج يركز على الناجين من العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع في منع ومواجهة هذا العنف وأهاب بما إلى ضرورة أن تكفل استفادة الناجين من العنف الجنسي من الرعاية على النحو الواجب. وحث الدول الأعضاء أيضاً على أن تعترف بالمساواة في الحقوق الواجبة لجميع الأشخاص المتأثرين بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح.

واستمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميليا باتن، والحائزين جائزة نوبل للسلام، نادية مراد ودينيس موكويغي، والمحامية، أمل كلوني، ورئيسة حركة النساء الأمازيغيات، إيناس ميلود. ولاحظ الأمين العام النقلة النوعية التي حصلت في فهم الجرائم الجنسية خلال العقد المنصرم، مع الإشارة أيضاً إلى استمرار العنف على أرض الواقع. وأفادت السيدة مراد بشأن كيفية قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام باسترقاق آلاف الفتيات الأيزيديات وتحديث عن عدم المساءلة. وشدد السيد موكويغي على أهمية تحقيق العدالة، بسبل منها على سبيل المثال اعتماد جزاءات محددة الأهداف ضد الجناة. واستنكرت السيدة باتن وبطء وتيرة تنفيذ التدابير المناهضة للعنف الجنسي في النزاعات وشددت على الطريقة التي تؤدي بها هذه المسألة إلى تقويض آفاق السلام والتنمية. وأطلعت السيدة كلوني المجلس على خبراتها في توفير الاستشارة القانونية للناجيات وعرضت خيارات قانونية لكفالة معاقبة مرتكبي هذه الجرائم. وأفادت السيدة ميلود بشأن عمل حركتها مع نساء الشعوب الأصلية المتضررات من العنف الجنسي في ليبيا. وأعقبت الإحاطات مناقشة أخذ فيها الكلمة أكثر من 90 وفداً.

## مكافحة الإرهاب

في 22 نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بياناً صحفياً أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات سلسلة الهجمات الإرهابية التي شُنَّت ضد مزار القديس أنطون في كولومبو، وكنيسة القديس سيباستيان في نغومبو، وكنيسة صهيون في باتيكالوا، وفنادق شانغري - لا وسينامون غراند وكينغزيري في كولومبو، والانفجارات الثلاثة التي وقعت في جميع أنحاء سري لانكا، في أحد الفصح، يوم 21 نيسان/أبريل 2019، مما أسفر عن مقتل قرابة 300 شخص وإصابة المئات غيرهم بجروح.

## أفريقيا

### مالي

في 3 نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا بشأن الحالة في مالي. وفي هذا البيان، أحاط المجلس علما بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي منذ تنصيب رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، في 4 أيلول/سبتمبر 2018. ورُحِّب بعدد من الخطوات المتخذة، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية، وإحراز تقدم في عملية تحقيق اللامركزية، وزيادة تمثيل المرأة في الحكومة. غير أن المجلس أعرب عن أسفه أيضا لكون عدة أحكام في اتفاق السلام لم تُنفَّذ بعد، بما في ذلك اعتماد تشريع تنشأ بموجبه قوة إقليمية على صعيد المناطق، وإتمام عملية إدماج أعضاء الجماعات المسلحة الموقعة في قوات الدفاع والأمن المالية. وشجَّع الأطراف المالية على اعتماد خريطة طريق منقحة ودعا السلطات المالية إلى أن تنسَّق عن كثب مع البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة). كما حث السلطات المالية على أن تكفل محاسبة المسؤولين عن الجرائم المنطوية على انتهاكات لحقوق الإنسان واعتداءات عليها وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وأدان المجلس بشدة الهجمات المستمرة على المدنيين والممثلين السياسيين وقوات الأمن.

وفي 22 نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بيانا صحفيا أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف في 20 نيسان/أبريل قافلة للبعثة المتكاملة بين دوينتزا وبوني (في منطقة موبتي).

### جمهورية أفريقيا الوسطى

في 9 نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بيانا صحفيا بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، رحب فيه بالجهود الكبيرة التي بذلتها سلطات الدولة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، بالتنسيق مع شركائها الدوليين. ورُحِّب المجلس أيضا بتوقيع الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى بين سلطات الدولة و 14 جماعة مسلحة. وأشار المجلس إلى اعتماده اعتماد نقاط مرجعية رئيسية لإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخيرة. وأعرب عن استعداده لاستعراض تدابير حظر توريد الأسلحة استنادا إلى التقدم المحرز في الوفاء بهذه النقاط المرجعية.

### الصحراء الغربية

تحتسبا لانتهااء ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية المنتهية في أواخر نيسان/أبريل، عقد المجلس ما مجموعه ثلاث جلسات عن الصحراء الغربية خلال هذا الشهر.

ففي جلسة مغلقة في 9 نيسان/أبريل، استمعت البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة إلى إحاطة قَدَّمها الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس البعثة، كولن ستيوارت. ووصف السيد ستيوارت الحالة الأمنية على أرض الواقع بأنها هادئة عموما ولكنه أفاد أن الألغام الأرضية في منطقة العمليات لا تزال تشكل تحديا لأنشطة البعثة. وأشاد بالتقدم الملموس المحرز لإحياء العملية السياسية في الأشهر الأخيرة.

وفي 10 نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية واستمع إلى إحاطة قدمها كل من المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، هورست كوهلر، والسيد ستوربات. وقدم السيد كوهلر إحاطة إلى المجلس بشأن نتائج اجتماع المائدة المستديرة بين الأطراف في جنيف في نهاية آذار/مارس 2019. وحث الأطراف على إبداء حسن النوايا للمضي قدماً بالعملية السياسية. وأفاد السيد ستوربات بشأن الجلسة التي عقدت مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في 9 نيسان/أبريل وبشأن حالة الانتهاكات المسجلة للاتفاق العسكري رقم 1.

وفي 30 نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار 2468 (2019) الذي حظى بتأييد 13 عضواً ولم يعترض عليه أحد مع امتناع عضوين عن التصويت (الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا)، ومدد بموجبه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ستة أشهر، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر. وخلال الجلسة، شدّد أعضاء المجلس على دعمهم للبعثة والعملية السياسية وجهود المبعوث الشخصي.

### جنوب السودان والسودان

في 12 نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2465 (2019)، وجدد بموجبه الدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على طول الحدود بين جنوب السودان والسودان. ورحب وفدا جنوب السودان والسودان باتخاذ القرار وأكدوا التزامهما بتنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة.

وفي 17 نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها كل من الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور، جريميه مامابولو، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أورسولا مولر. وأفاد السيد مامابولو بأن الوضع السياسي في السودان قد يؤثر على تنفيذ العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبدأت البعثة تقييم علاقات عمل مع السلطات الجديدة. وما زال الانسحاب المقرر للبعثة بحلول 30 حزيران/يونيه 2020 يسير في الاتجاه الصحيح. وأفادت السيدة مولر بأن العمليات الإنسانية العادية استمرت، بما في ذلك حملة لتطعيم الأطفال. وحذرت من أن الأزمة الاقتصادية قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأدوية والأغذية. وأشارت إلى تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية في دارفور. وأشارت أيضاً إلى وجود 150 000 لاجئ من جنوب السودان.

وفي 30 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسات إحاطة و مشاورات بشأن القوة الأمنية المؤقتة. واستمع إلى إحاطة قدمها كل من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاکروا، والمبعوث الخاص لقرن أفريقيا، بارفيه أونانغا - أنيانغا. وأكد السيد لاکروا أهمية القوة الأمنية المؤقتة لتحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية بين جنوب السودان والسودان وطلب تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر. واقترح إنشاء عنصر مدني وأفاد بشأن طلب المجلس بشأن إعادة تشكيل البعثة. وأشار السيد أونانغا - أنيانغا إلى أن السلطات الجديدة في السودان قد تحتاج إلى الوقت لاستئناف التعاون النشط في العلاقات الثنائية بشأن الحدود. وذكر أعضاء المجلس دواعي قلقهم من أن يشوب النزاع "الجمود" وأهابوا بالأطراف أن تفي بالتزاماتها، بما في ذلك الدفع قدماً بالخطط المشتركة لإدارة أبيي.



## الشرق الأوسط

### ليبيا

نظرا إلى التطورات التي حصلت في شهر نيسان/أبريل، عقد المجلس ما مجموعه ثلاث مشاورات مغلقة بشأن ليبيا.

وعقدت المشاورات المغلقة الأولى في 5 نيسان/أبريل. واستمع المجلس إلى إحاطة قدّمها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة. وحث السيد سلامة المجلس بقوة على توجيه دعوة واضحة إلى تخفيف التوتر وحذر من اتساع رقعة النزاع. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم بشأن الهجوم العسكري قرب طرابلس وأعربوا عن دعمهم التام للسيد سلامة.

وأجرى المجلس مزيدا من المشاورات المغلقة بشأن ليبيا في 10 نيسان/أبريل. وقدم الأمين العام أنطونيو غوتيريش إحاطة إلى المجلس بشأن تطور النزاع، ونتائج رحلته إلى ليبيا والحالة العسكرية الراهنة. وأفاد بأنه لم تحرز انتصارات عسكرية على الرغم من تواصل القتال. وقال الأمين العام، أثناء إلقاء بيانه أمام المجلس، إنه من المهم أن يظهر المجلس موقفا موحدا. ووجّه أعضاء المجلس دعوة مشتركة لوقف فوري لإطلاق النار وحثوا جميع أطراف النزاع على العودة إلى العملية السياسية.

وفي 18 نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورة مغلقة أخرى بشأن التطورات في ليبيا. ومرة أخرى، استمع المجلس إلى إحاطة قدّمها السيد سلامة الذي أفاد بشأن الحالة الأمنية والإنسانية الراهنة وبشأن التطورات السياسية. وقال السيد سلامة إن الحالة تغيرت وإن الجمود العسكري ينطوي على إمكانية كبيرة للتوسع والتصعيد.

### اليمن

في 15 نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة قدّمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، وفي إطار مشاورات مغلقة، إلى رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار ورئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، الفريق مايكل أنكر لولسغارد. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدّمها كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فرجينيا غامبا، وممثلة عن المجتمع المدني، منى لقمان.

وأفاد السيد غريفيث بشأن اتفاق إعادة انتشار القوات الحكومية وقوات الميليشيات من مدينة الحديدة الساحلية في إطار اتفاق ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر 2018، ووصف الفريق لولسغارد حالة تنفيذ خطة إعادة الانتشار.

وأفاد السيد لوكوك بشأن الحالة الإنسانية. وأعرب عن أسفه لأنه لم ترد حتى الآن سوى نسبة 10 في المائة من التبرعات المعلنة في مؤتمر المانحين الذي عقد في جنيف في شباط/فبراير 2019. وبصورة أعم، أفاد السيد لوكوك أيضا بعودة تفشي وباء الكوليرا بشكل مثير للقلق.

وأفادت السيدة غامبا بأنه قد تم التحقق من تجنيد واستخدام أكثر من 3 000 طفل في النزاع، وقتل وتشويه أكثر من 7 500 طفل، وتم توثيق أكثر من 800 حالة من حالات الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. وعرضت السيدة لقمان تجربتها بوصفها ناجية من الحرب في اليمن.

ودعا أعضاء المجلس إلى تنفيذ اتفاق ستوكهولم وأكدوا أهمية وصول المساعدات الإنسانية دون عائق.

وفي 17 نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بيانا صحفيا أعرب فيه أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم لأنه بعد مرور أربعة أشهر على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة اليمن والحوثيين في ستوكهولم، لم تنفذ هذه الاتفاقات بعد وأعربوا مجددا عن تأييدهم لاتفاق ستوكهولم.

### الجمهورية العربية السورية

خلال شهر نيسان/أبريل، عقد المجلس ما مجموعه ثلاث جلسات بشأن الجمهورية العربية السورية.

في 4 نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن تنفيذ قرار المجلس 2118 (2013) واستمع إلى إحاطة قَدِّمتها وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ناكاميتسو إيزومي، بشأن آخر تقرير شهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي 24 نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة قَدِّمتها كل من الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أورسولا مولر، وشابة من حلب، نوجين مصطفى. وأعربت السيدة مولر عن قلقها بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وركزت على ضرورة زيادة توفير الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة. وأفادت بأن 12 مليون شخص في الجمهورية العربية السورية يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وأفادت كذلك بشأن الحالة في مخيم الهول وفي الركببان. وروت السيدة مصطفى قصتها بوصفها من الأشخاص ذوي الإعاقة وطالبت بخطط محددة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار البرامج الإنسانية.

وعقدت جلسات إحاطة ومشاورات أخرى بشأن الجمهورية العربية السورية في 30 نيسان/أبريل. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص إلى سوريا، غير بيدرسن. وأفاد السيد بيدرسن بشأن الجهود المبذولة لإنشاء لجنة دستورية وبشأن أنشطته فيما يتعلق بمسائل المحتجزين والمخطوفين والمفقودين. وعرض خططا لكسر الجمود في العملية السياسية في جنيف بين حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة لتعزيز الحوار الشامل. وأكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم لجهود السيد بيدرسن في سياق أولوياته الخمس وأعربوا عن الأمل بإحراز تقدم ملموس.

### الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 29 نيسان/أبريل، عقد المجلس مناقشة مفتوحة استمع خلالها إلى إحاطات قدمها كل من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، والمديرة المشاركة الفلسطينية والمدير المشارك الإسرائيلي لمنظمة إيكوبيس الشرق الأوسط، ندى مجدلاي وجدعون بروميرغ.

وشددت السيدة ديكارلو على مدى قيام العنف والتوسع الاستيطاني والتدابير الانفرادية والانقسامات بين الأطراف الفلسطينية بترسيخ انعدام الثقة وتقويض فرص تحقيق السلام. ووصفت السيدة مجدلاي غزة بالكارثة الإنسانية لأن 97 في المائة من المياه الجوفية في قطاع غزة لا يصلح للاستهلاك البشري. وأهاب السيد بروميرغ بالمجلس أن يبحث السلطات الإسرائيلية والفلسطينية والأردنية على تعزيز التعاون بشأن المسائل المتصلة بالمياه والبيئة.

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

### هايتي

في 3 نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاکروا، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، والمديرة التنفيذية لمنظمة شركاء في الصحة، لون فيو.

وعرض السيد لاکروا تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وأعرب عن القلق بشأن الاحتياجات الإنسانية والحالة الأمنية في البلد. وتناول المرحلة الانتقالية المحتملة من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى بعثة سياسية خاصة. وركزت السيدة باشيليت على أهمية تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان من أجل الحفاظ على السلام ومنع العنف. وشددت السيدة فيو على الضرورة الملحة لكفالة المشاركة الكاملة والمهادفة للمرأة. وأهابت بالمجلس أن يحدث تغييرا ويطلب إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي المساعدة في إقامة خدمات تراعي الاعتبارات الجنسانية للناجيات من العنف الجنسي وتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للنساء والفتيات. وأيد أعضاء المجلس إنشاء بعثة سياسية خاصة والانتقال إليها.

وفي 12 نيسان/أبريل، اتخذ المجلس القرار 2466 (2019) الذي حظى بتأييد 13 عضوا ولم يعترض عليه أحد مع امتناع عضوين عن التصويت (الجمهورية الدومينيكية، الاتحاد الروسي)، ومدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لمدة ستة أشهر. وفي هذا القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل 90 يوما عن تنفيذ القرار. كما طلب الانسحاب التدريجي للبعثة على مراحل ودعا إلى التخطيط لوجود متكامل لمنظومة الأمم المتحدة بما يشمل تشكيل بعثة سياسية خاصة. وشدد أيضا على الحاجة الملحة لأن تضمن حكومة هايتي حماية حقوق الإنسان من جانب الشرطة الوطنية والسلطة القضائية. وأعربت وفود عديدة، خلال الاجتماع، عن أملها في استهلال مرحلة جديدة في هايتي. وشدد عدد من الوفود على أهمية احترام حقوق الإنسان من أجل تحسين الوضع الأمني.

### جمهورية فنزويلا البوليفارية

في 10 نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، والممثل الخاص المشترك للاجئين والمهاجرين الفنزويليين في المنطقة في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين/المنظمة الدولية للهجرة، إدواردو شتاين، والأستاذة في كلية الطب بجامعة جون هوبكنز في بالتيمور، ماريلاند، كاتلين بايدج.

وأشار السيد لوكوك إلى تزايد سوء التغذية وحالات النقص في النظام الصحي، وعرض مشاكل إنسانية حادة. وطلب بحماية الجهود الإنسانية من النفوذ السياسي. وأفاد السيد لوكوك بشأن جهود الأمم المتحدة التي أفضت إلى الإفراج عن أموال من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وأعرب عن استعداد الأمم المتحدة للاستجابة للحالة ودعا إلى تقديم المساعدة والدعم. واعتبر السيد شتاين أن الحالة في فنزويلا أدت إلى تدفق سكاني بحجم لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث لأمريكا اللاتينية وناشد الدول استقبال النازحين ومساعدتهم واستضافتهم. وعرضت السيدة بايدج نتائج الدراسة التي قامت بها

بشأن انخيار النظام الصحي في البلد. ودعا أعضاء المجلس إلى حل سياسي في حين شدد عدد منهم على الحاجة الملحة إلى زيادة المساعدات الإنسانية.

## كولومبيا

في 12 نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، والمديرة التنفيذية لمؤسسة الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية، روزا إميليلا سالامانكا.

وحذر السيد رويس ماسيو من إعادة فتح الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، على الرغم من التوترات المتصلة بمشروع القانون التشريعي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وكرر تأكيد دعوة الأمين العام لإقرار القانون. وأفاد أيضا بشأن التقدم المحرز في تعزيز النقاش على صعيد المجتمع عبر الخطوط الإيديولوجية وفي الجهود الرامية إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة. وعرضت السيدة سالامانكا التطلعات والتحديات المرتبطة باتفاق السلام؛ وإدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المحلية، وتحقيق العدالة وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لعملية السلام وأبدوا قلقهم من استمرار أعمال العنف. وأشار الكثيرون منهم إلى الدور الحيوي للقانون التشريعي للولاية القضائية من أجل السلام. وأشاد بعضهم بما تبذله كولومبيا من جهود لاستقبال اللاجئين والمهاجرين من جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي 16 نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بيانا صحفيا كرر فيه أعضاء المجلس الإعراب عن تأييدهم الكامل وبالإجماع لعملية السلام في كولومبيا.

## آسيا

### أفغانستان

في 15 نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بيانا صحفيا أعرب فيه أعضاء المجلس عن إدانتهم لإعلان حركة طالبان عن حملتها الهجومية الربيعية.

## أوروبا

### أوكرانيا

في 25 نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها كل من وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أورسولا مولر، وكبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أرطغرل أباكان، والممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وفي فريق الاتصال الثلاثي، مارتن سايديك.

وأكدت السيدة ديكارلو مجددا أن تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار هو أولوية ملحة وأشارت إلى صيغ التفاوض القائمة مثل المنتديات السياسية الرئيسية. وأفادت بشأن مرسوم رئاسي روسي يتيح للسكان في شرق أوكرانيا الحصول على الجنسية الروسية. وتحدثت السيدة مولر عن 500 000 شخص

يعيشون بالقرب من خط التماس ويحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وأفاد السيد أباكان بشأن 50 000 انتهاك لوقف إطلاق النار منذ آخر مرة جدد فيها الالتزام بوقف إطلاق النار في 8 آذار/مارس ودعا إلى تمكين بعثته من الوصول الكامل إلى المنطقة. وأشار السيد سايديك إلى تزايد الانقسام بين أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك من جهة وبقية أوكرانيا من جهة أخرى. ودعا أعضاء المجلس إلى تنفيذ اتفاقات مينسك.

---